محضر الاجتماع السنوي للجمعية العامة العادية
لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق.

المنعقد بتاريخ 27 أبريل 2022

انعقد الاجتماع الثاني للجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. ("البنك" و/أو "الشركة") وهي الجمعية الاولى للمساهمين بعد إتمام الاندماج مع بنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق.ع. وذلك في تمام الساعة التاسعة مساء بتوقيت الدوحة من يوم الأربعاء الموافق 27 أبريل 2022م في قاعة المختصر بفندق الريتز كارلتون الدوحة وإلكترونياً عبر تطبيق Zoom وذلك لعدم توفر النصاب في الاجتماع الأول المؤرخ 26 أبريل 2022. حضر الاجتماع أعضاء مجلس الإدارة الواردة أسماءهم أدناه والسادة المساهمين الواردة أسماءهم في الملحق رقم (1) المرفق بذيل هذا المحضر بالإضافة إلى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للمصرف وممثلي وزارة التجارة والصناعة ومصرف قطر المركزي والمدقق الخارجي وأعضاء من الإدارة التنفيذية لمصرف الريان على النحو المبيّن ادناه:

الحاضرون	الاسم	الصفة
المساهمون	كما هو مفصّل في الملحق رقم (1) المرفق بذيل هذا المحضر[1&2]	
أعضاء مجلس الإدارة	سعادة الشيخ / محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني[1]	رئيس مجلس الإدارة
	سعادة الشيخ / حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني[1]	نائب الرئيس
	سعادة السيد/ تركي الخاطر[1]	عضو مجلس الإدارة
	سعادة السيد/ عبدالله المالكي[1]	عضو مجلس الإدارة
	سعادة الشيخ/ ناصر بن حمد آل ثاني[1]	عضو مجلس الإدارة
	سعادة السيد/ طامي البنعلي[1]	عضو مجلس الإدارة
	سعادة السيد/ محمد العبدالله[1]	عضو مجلس الإدارة
	سعادة السيد/ عبدالرحمن الخيارين[1]	عضو مجلس الإدارة
أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	فضيلة الشيخ/ الدكتور وليد بن هادي[1]	رئيس هيئة الرقابة الشرعية
	فضيلة الشيخ/ الدكتور سلطان الهاشمي[1]	عضو هيئة الرقابة الشرعية
أعضاء الإدارة العليا في مصرف الريان	السيد / فهد بن عبدالله آل خليفة[1]	الرئيس التنفيذي للمجموعة
	السيد / شابير بركات علي[1]	الرئيس المالي للمجموعة
	السيد/ محمد العمادي[1]	رئيس قطاع الأعمال للمجموعة
	السيد/ معتز الدعنا[2]	رئيس متابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال
ممثلو وزارة التجارة والصناعة	السيد / راشد الكعبي[1]	ممثل وزارة التجارة والصناعة
ممثلو مصرف قطر المركزي	السيد / حمد علي المري[2]	ممثل مصرف قطر المركزي
	السيد / عبد القادر أمير قاسم[1]	ممثل مصرف قطر المركزي
المدقق الخارجي	السيد / وليد سليم[1]	شريك، ديلويت أند توش
أمين سرّ مجلس الإدارة	السيد / طوني مرهج[1]	مقرر الاجتماع

1= حضر الاجتماع شخصياً في قاعة المختصر بفندق الريتز كارلتون الدوحة
2= تابع الاجتماع إلكترونيا عبر تطبيق Zoom

افتتاح الاجتماع:
افتتح سكرتير مجلس الإدارة المداولات الرسمية للاجتماع الثاني مشيراً إلى أن الدعوة إلى هذا الاجتماع قد وجهت عن طريق النشر في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة وبورصة قطر قبل 21 يوماً من ميعاد الاجتماع الأول الذي كان مقرراً بتاريخ 26 أبريل 2022، وينعقد هذا الاجتماع الثاني خلال الخمسة عشر يوماً يوماً التالية لتاريخ الاجتماع الأول بعد أن تمت الدعوة إليه بنفس تاريخ الدعوة للاجتماع الأول، وذلك وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (11) للعام 2015 المعدل بالقانون رقم (8) لسنة 2021 والنظام الأساسي للبنك. كما ذكر أن جميع المستندات الداعمة لبنود جدول الأعمال قد جرى نشرها على الموقع الإلكتروني للبنك (www.alrayan.com) بتاريخ نشر الدعوة في الصحف مما أتاح الفرصة أمام السادة المساهمين للاطلاع عليها قبل وقت كاف من الجمعية.

أشار السكرتير إلى أن الاجتماع الأول الذي كان مقرراً بتاريخ 26 أبريل 2022 لم يحقق النصاب القانوني اللازم حيث حضره مساهمون يمثلون 1,808,650,293 سهماً من أصل 9,3 مليار سهم من أسهم رأس المال المسجل أي ما نسبته 19,45% فقط من رأس المال وبالتالي فقد تأجلت الجمعية إلى تاريخ اليوم.

وفي ختام مقدمته، أكّد السكرتير حضور المدقق الخارجي للإشراف والتدقيق على عملية جمع الأصوات والنصاب بحضور ممثلي وزارة التجارة والصناعة ومصرف قطر المركزي. وعليه، دعا المدقق الخارجي إلى الإعلان عن اكتمال النصاب القانوني للجمعية العامة السنوية.

النصاب القانوني:
أعلن السيد وليد سليم، الشريك في شركة ديلويت أند توش- فرع قطر، أنه قد حضر الاجتماع الثاني للجمعية العامة السنوية للشركة مساهمون بالأصالة يمثلون 5,404,706,379 سهماً ومساهمون بالوكالة يمثلون 390,895,149 سهماً كما هو مفصّل في بيان الحضور المرفق بذيل هذا المحضر ضمن الملحق رقم (1) والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه. وعليه فقد بلغ مجموع الأسهم الحاضرة 5,795,601,528 سهماً أي ما نسبته 62,32% من رأسمال البنك البالغ 9,300,000,000 سهماً كما هو مثبت في السجل التجاري للبنك في تاريخه. كما أشار المدقق الخارجي إلى أنه وبناء على أحكام القانون وأحكام المادة (49) من النظام الأساسي للشركة فإن الاجتماع الثاني للجمعية العامة العادية السنوية يكون صحيحاً مهما كان عدد الأسهم الممثلة فيه. وبالتالي فإن الجمعية العامة السنوية المدعوة للاجتماع بتاريخ اليوم قد انعقدت على وجه صحيح وبناء على الإجراءات القانونية الصحيحة مما يخوّلها التصويت على المسائل المعروضة عليها.

تعيين مقرّر الاجتماع وجامعي الأصوات:
بعد الإعلان عن اكتمال النصاب القانوني للاجتماع، تم ترشيح السيد /طوني مرهج، أمين سرّ مجلس الإدارة، كمقرّر للاجتماع وترشيح السادة شركة ألفا أوميغا ممثلة بالتوقيع على هذا المحضر بالسيد نادر الصوص لجمع الأصوات بواسطة أجهزتها الإلكترونية وقد أشرف المدقق الخارجي للشركة على عملية جمع الأصوات بحضور ممثلي وزارة التجارة والصناعة.

لم يتم تسجيل أي اعتراض على ذلك من قبل المساهمين فأقرت الجمعية هذا التعيين وقد قام ممثل الشركة الجامعة للأصوات بتسليم مقرر الاجتماع بيان مفصّل بأسماء المساهمين الحاضرين بالأصالة أو بالوكالة وتم إرفاقه في الملحق رقم (1) بهذا المحضر.

جدول أعمال الجمعية العامة السنوية:
تم عرض جدول أعمال الجمعية العامة السنوية على الشاشة وقد جاءت بنوده كما يلي:

1. سماع كلمة سعادة رئيس مجلس الإدارة وتقرير مجلس الإدارة عن نشاط مصرف الريان وعن مركزه المالي خلال السنة المالية المنتهية بتاريخ 2021/12/31م، والخطة المستقبلية لمصرف الريان لعام 2022م، والمصادقة عليهما.
2. سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية فيما يتعلق بمدى توافق نشاط مصرف الريان مع أحكام الشريعة الإسلامية خلال السنة المالية لمصرف الريان المنتهية بتاريخ 2021/12/31م .
3. سماع تقرير المدقق الخارجي عن البيانات المالية لمصرف الريان التي قدمها مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2021/12/31 م والمصادقة عليه.

4. مناقشة البيانات المالية لمصرف الريان التي قدمها مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2021/12/31م والمصادقة عليها .
5. مناقشة مقترحات مجلس الإدارة فيما يتعلق بالاقتطاعات، وتوزيع أرباح نقدية بنسبة 17% من القيمة الإسمية للسهم أي ما يعادل 0,17 ريال قطري لكل سهم عن العام المالي 2021م ، وإقرارها ، واطلاع الجمعية العامة على سياسة توزيع الأرباح .
6. سماع ومناقشة تقرير المدقق الخارجي حول متطلبات المادة (24) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016 م .
7. مناقشة واعتماد تقرير الحوكمة في مصرف الريان لعام 2021م
8. النظر في إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن أعمالهم عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 2021/12/31 م، وتحديد مكافآتهم للسنة المالية المنتهية بتاريخ 2021/12/31م، وإقرار سياسة المكافآت ومنح الحوافز لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأي صفقات كبيرة، إن وجدت، مع الأطراف ذوي العلاقة
9. تعيين المدقق الخارجي لمصرف الريان للسنة المالية 2022م ، وتحديد أتعابه

لم يسجل أي اعتراض من المساهمين على جدول الأعمال فشرع سعادة رئيس مجلس الإدارة في مناقشة بنود جدول الأعمال على الشكل التالي:

مناقشة البنود والموافقة عليها:

البند الأول: سماع كلمة سعادة رئيس مجلس الإدارة وتقرير مجلس الإدارة عن نشاط مصرف الريان وعن مركزه المالي خلال السنة المالية المنتهية بتاريخ 2021/12/31م، والخطة المستقبلية لمصرف الريان لعام 2022م، والمصادقة عليهما.

قدم رئيس مجلس الإدارة تقرير المجلس عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 والخطة المستقبلية للشركة، ونصه كالآتي:

كان عام 2021 بالغ الأهمية لمصرف الريان حيث أعلنا اندماجنا مع بنك الخليجي في شهر يناير وأكملنا ذلك مطلع شهر ديسمبر، ما أدى إلى إنشاء أحد المؤسسات الرائدة في تقديم الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المنطقة. بعد هذا الاندماج، أصبح مصرف الريان كياناً أكبر يمتلك فريقاً إداريا قوياً ونموذج أعمال متنوع مما يجعله في وضع جيد للمساهمة في نمو القطاع المصرفي في دولة قطر. ومن جهة أخرى، وفي ظل الاستمرار في مواجهة تحديات جائحة كوفيد -19 خلال العام 2021، حيث تطلبت الشركات والأفراد مرونة في التعاطي مع أعمالها، فقد حرص مصرف الريان، بصفته بنكًا إسلاميًا يمتلك حصة كبيرة في السوق، على توفير الدعم اللازم لعملائه في هذه الأوقات الصعبة.

على مستوى الأداء المالي، حقق البنك صافي أرباح للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 بقيمة 1713 مليون ريال. بلغ إجمالي الدخل عن كامل العام 2021 مبلغ 5101 مليون ريال. كما ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 43,7% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي ليصل إلى 174 مليار ريال وقد ساهم في ذلك زيادة التمويلات بنسبة 40,5% لتصل إلى120,8 مليار ريال قطري بنهاية العام 2021. بلغت ودائع العملاء 107 مليار ريال في 31 ديسمبر 2021 مسجلة بذلك ارتفاعاً بنسبة 55,2% مقارنة بنهاية العام 2020. تم زيادة المخصصات على الأصول المالية بنسبة 212% ليبلغ إجمالي أعباء المخصصات 1097 مليون ريال قطري عن كامل العام 2021. بلغ معدل القروض غير المنتظمة 1.67% بنهاية 2021 مقابل 1.13% في نهاية العام الماضي. إن هذه النسبة تبقى أقل من متوسط المعدلات السائدة في السوق القطري. سجل العائد على السهم انخفاضاً بنسبة 25,17% ليصل إلى 0.217 ريال في نهاية العام 2021 مقابل 0.290 ريال قطري في نهاية العام 2020 في حين سجل معدل كفاية رأس المال مستوى أعلى بكثير من الحد الأدنى المقرر من الجهات الرقابية حيث بلغ 21.15% في 31 ديسمبر 2021.

على مستوى السياسات المحاسبية وتوزيع الأرباح، لم يتم إجراء تعديلات جوهرية على السياسات المعتمدة في البنك خلال العام 2021 ولا تزال أسس التقييم والتقديرات على حالها دون تغيير. ومثل الأعوام السابقة، فقد أعد البنك القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة. ونوصي بتوزيع صافي الربح على الشكل المقترح في البيانات المالية المدققة المطروحة أمام هذه الجمعية للمساهمين

للمصادقة عليها. وفي هذا الإطار، فإن مجلس الإدارة يوصي الجمعية العمومية بتوزيع جزء من صافي الأرباح على شكل أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 17%من القيمة الإسمية للسهم أي بواقع 0,17 ريال قطري لكل سهم.
ثم دعا الرئيس السادة المساهمين إلى الاطلاع على كامل التقرير السنوي للسنة المالية 2021 الموزّع عليهم في الاجتماع بما فيه تقرير الحوكمة والبيانات المالية الختامية المدققة وتقارير المدقق الخارجي.

ثم عرض الرئيس للخطة المستقبلية حيث أشار إلى أنه في العام 2022 ستكون مبادرات الاستدامة البيئية والمجتمع والحوكمة من المسائل المهمة التي سنركز عليها في المرحلة المقبلة ونحن نعي مسؤولياتنا بهذا الصدد. ونؤكد أن المصرف ملتزم بمساهمته الإيجابية في المجتمع وبالعمل على تخفيض التأثيرات البيئية وتشجيع التمويل للمشاريع المستدامة الصديقة للبيئة. أما تطوير الكوادر البشرية فلا يزال في صلب اهتماماتنا لتحقيق دعم واحتضان المواهب القطرية ليكونوا قادة المستقبل. يتمتع مصرف الريان بعلاقات عمل قوية مع الجهات الحكومية وشبه الحكومية وكبريات الشركات في الدولة بالإضافة إلى العملاء الأفراد من أصحاب الملاءة المالية العالية وقد أثبتت هذه العلاقات الوثيقة مدى فعاليتها في الماضي وسوف نعمل على تعزيزها وتقويتها في المستقبل بحيث يكون المصرف الخيار الأول لدعم تنمية القطاع المالي بما يتماشى مع أهداف رؤية قطر الوطنية 2030.

في النهاية، توجّه الرئيس بالشكر إلى حضرة صاحب السموّ أمير البلاد المفدى وحضرة صاحب السمو الأمير الوالد والحكومة القطرية على دعمهم المستمرّ للقطاع المالي في قطر ولمصرف الريان، وإلى محافظ مصرف قطر المركزي لدوره القيادي في تعزيز القطاع المصرفي، وكذلك إلى جميع الهيئات الرقابية التي يخضع لها البنك وخاصة وزارة التجارة والصناعة وهيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر. كما خصّ بالشكر جميع المساهمين وإداريي البنك وموظفيه.

فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم، وطلب مصادقة الجمعية على التقرير، إلاّ أنه لم يتم طرح أي سؤال ولم يسّجل أي اعتراض فصدر القرار كالتالي:

القرار رقم (ق ج ع 2022/1/1): صادقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 بما في ذلك الخطة المستقبلية للشركة كما جاء عرضها من قبل رئيس مجلس الإدارة.

البند الثاني: سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية فيما يتعلق بمدى توافق نشاط مصرف الريان مع أحكام الشريعة الإسلامية خلال السنة المالية لمصرف الريان المنتهية بتاريخ 2021/12/31م .

قدم فضيلة الشيخ الدكتور وليد بن هادي، رئيس هيئة الرقابة الشرعية، تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2021 حيث أكد قيام الهيئة الشرعية بمراجعة عقود مصرف الريان وعملياته ومنتجاته التي عرضت عليها، واطلعت على القوائم المالية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية 2021 وترى الهيئة أنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتمنى للجميع التوفيق من الله لما يحبه ويرضاه.

فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم وطلب مصادقة الجمعية على التقرير، إلاّ أنه لم يتم طرح أي سؤال ولم يسّجل أي اعتراض فصدر القرار كالتالي:

القرار رقم (ق ج ع 2022/1/2): صادقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. بالإجماع على تقرير هيئة الرقابة الشرعية فيما يتعلق بمدى توافق نشاط مصرف الريان مع أحكام الشريعة الإسلامية خلال السنة المالية لمصرف الريان المنتهية بتاريخ 2021/12/31م كما جاء عرضه من قبل رئيس الهيئة.

البند الثالث: سماع تقرير المدقق الخارجي عن البيانات المالية لمصرف الريان التي قدمها مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2021/12/31 م والمصادقة عليه

قدم السيد وليد سليم، الشريك في شركة ديلويت أند توش فرع قطر، تقرير المدقق الخارجي حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 2021/12/31 حيث أكد أن المدقق الخارجي قام بتدقيق البيانات المالية الموحدة لمصرف الريان (ش.م.ع.ق.) ("البنك") وشركاته التابعة (ويشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2021 وكلاً من بيان الدخل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد وبيان موارد واستخدامات أموال الأعمال الخيرية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة متضمنة ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات تفسيرية أخرى. وأبدى رأي المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية إذ أكد أن البيانات المالية الموحدة المعروضة على الجمعية تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2021 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كما هو معدّل من قبل مصرف قطر المركزي.

كما عرض أمور التدقيق الرئيسية والتي هي، بحسب التقدير المهني للمدقق الخارجي، الأمور الأكثر أهمية في التدقيق لهذه البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية كما في 31 ديسمبر 2021. وهي كالآتي:

- عدم اليقين في التقدير فيما يتعلق بتخصيص سعر الشراء للاندماج مع بنك الخليجي
- تدنيّ قيمة الموجودات المالية
- أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط على التقارير المالية

وخلص إلى أن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة. وأكد أن المدقق الخارجي حصل على كافة المعلومات والإفصاحات التي رأها ضرورية لأغراض التدقيق. كما أكد أن المعلومات المالية الموحدة الواردة في تقرير مجلس الإدارة الموجه إلى الجمعية العمومية تتفق مع دفاتر وسجلات المجموعة. وفي حدود المعلومات التي توافرت للمدق الخارجي، لم تقع خلال السنة الحالية مخالفات مع قانون الشركات التجارية القطري المعمول بها أو لأحكام النظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي.

فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم وطلب مصادقة الجمعية على التقرير، إلاّ أنه لم يتم طرح أي سؤال ولم يسجّل أي اعتراض فصدر القرار كالتالي:

القرار رقم (ق ج ع 2022/1/3): صادقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. بالإجماع على تقرير المدقق الخارجي للشركة عن ميزانية الشركة وحساباتها للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 كما تم تقديمه في الاجتماع وإرفاقه بالقوائم المالية المدققة.

البند الرابع: مناقشة الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 والمصادقة عليهما

ذكر رئيس مجلس الإدارة أنه قد تمّ نشر القوائم المالية الختامية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 في الصحف المحلية بعد الحصول على عدم ممانعة مصرف قطر المركزي عليها وذلك قبل ما يزيد على خمسة عشر يوماً من تاريخ انعقاد الجمعية العامة كما تم نشرها على الموقع الإلكتروني لبورصة قطر والموقع الإلكتروني للمصرف. وجرى توزيع البيانات المالية خلال الاجتماع ضمن التقرير السنوي للبنك وكذلك تم عرض ملخص عن البيانات المالية على الشاشة خلال الاجتماع.

فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم وطلب المصادقة على القوائم المالية لعام 2021 كما أعدها مجلس الإدارة، إلاّ أنه لم يتم طرح أي سؤال ولم يسجّل أي اعتراض فصدر القرار كالتالي:

القرار رقم (ق ج ع 2022/1/4): صادقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. بالإجماع على القوائم المالية الختامية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 كما تم عرضها وإرفاقها بهذا المحضر.

البند الخامس: مناقشة مقترحات مجلس الإدارة فيما يتعلق بالاقتطاعات، وتوزيع أرباح نقدية بنسبة 17% من القيمة الإسمية للسهم أي ما يعادل 0,17 ريال قطري لكل سهم عن العام المالي 2021م ، وإقرارها ، واطلاع الجمعية العامة على سياسة توزيع الأرباح

تم عرض ملخص عن مقترحات مجلس الإدارة فيما يتعلق بالاقتطاعات وتوزيعات الأرباح وملخص عن سياسة توزيع الأرباح المعتمدة على الشاشة. أشار الرئيس إلى أنه لم يتم خلال العام 2021 إجراء أي تعديلات جوهرية على سياسة توزيع الأرباح المعتمدة حيث لا تزال أسس التقييم والتقديرات على حالها دون تغيير ومطابقة لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة. وعليه، رفع الرئيس توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 17% من القيمة الإسمية للسهم أي بواقع 0,17 ريال قطري للسهم للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (تمثل التوصية توزيع ما نسبته 92% من أرباح العام) وترحيل ما يتبقى من صافي الربح المحقق عن الفترة إلى الاحتياطات وخلافها على الشكل التالي:

العناصر	ريال قطري
التوزيع النقدي للسهم الواحد	0,170
نسبة التوزيع الكلي (من القيمة الإسمية للسهم)	%17
الأرباح المستبقاة في بداية السنة	931,731,000
صافي الربح لعام 2021	1,712,519,000
الأرباح القابلة للتوزيع	2,644,250,000
الأرباح المقترحة توزيعها نقداً لعام 2021	1,581,000,000
المحول إلى احتياطي مخاطر بنسبة 2.5%	486,224,000
المحول إلى احتياطي قانوني بنسبة 10%	(-)
المحول إلى مخصص الأنشطة الاجتماعية والرياضية 2.5%	42,813,000
أرباح رأسمال الإضافي 4.6%	48,195,000
المحول إلى احتياطات أخرى	15,148,000
إجمالي التوزيع	2,143,084,000
أرباح مستبقاة للسنة القادمة- المجموعة	501,166,000

ثم شرح للسادة المساهمين أنه سيتم البدء بتحويل الأرباح بعد يومي (2) عمل من انتهاء عطلة عيد الفطر المبارك وفقاً لإجراءات الدفع المعتمدة. فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم وطلب موافقة الجمعية على مقترحات التوزيع وسياسة توزيع الأرباح، إلاّ أنه لم يتم طرح أي سؤال ولم يسجّل أي اعتراض فصدر القرار كالتالي:

القرار رقم (ق ج ع 2022/1/5): صادقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. بالإجماع على اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية بنسبة 17% من القيمة الاسمية للسهم أي بمعدل 0,17 ريال قطري للسهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وترحيل ما يتبقى من الربح الصافي المحقق عن الفترة إلى الاحتياطات وخلافها على الشكل الوارد أعلاه وفقاً لسياسة التوزيع المقررة في القوائم المالية المدققة المرفقة بهذا المحضر والمعتمدة في البند السابق.

البند السادس: سماع ومناقشة تقرير المدقق الخارجي حول متطلبات المادة (24) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (5) لسنة 2016

قدم السيد وليد سليم، الشريك في شركة ديلويت أند توش فرع قطر، تقرير التأكيد المستقل لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. حول تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة حول الإمتثال بنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرعن هيئة قطر للأسواق المالية.

شرح وليد أنه وفقاً للمادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016، قامت (شركة ديلويت أند توش – قطر) بتنفيذ تأكيد محدود حول تقرير مجلس إدارة المجموعة حول الإمتثال بتشريعات ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرة

عن هيئة قطر للأسواق المالية كما في 31 ديسمبر 2021. وفقاً للاستنتاج الذي خلص إليه المدقق الخارجي فإنه بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت إنتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة في تقرير حوكمة الشركات السنوي المرفوع إلى هذه الجمعية بشأن الإمتثال مع تشريعات ونظام هيئة قطر للأسواق المالية، لا يقدم صورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية كما في 31 ديسمبر 2021.

ثم قدم السيد وليد سليم، الشريك في شركة ديلويت أند توش فرع قطر، تقرير التأكيد المستقل لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق.حول تقرير مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية.

شرح وليد أنه وفقاً للمادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016، قامت (شركة ديلويت أند توش – قطر) بتنفيذ مهمة تأكيد معقول حول تقرير مجلس الإدارة عن تقييم تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية ("تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية ") كما في 31 ديسمبر 2021.

وفقاً للاستنتاج الذي خلص إليه المدقق الخارجي فإن تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية الوارد في تقرير الحوكمة السنوي المرفوع لهذه الجمعية، تم بيانه بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework")، متضمناً إستنتاج مجلس الإدارة عن فعالية تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية حول البيانات المالية كما في 31 ديسمبر 2021.

فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم وطلب مصادقة الجمعية على التقرير، إلاّ أنه لم يتم طرح أي سؤال ولم يسجّل أي اعتراض فصدر القرار كالتالي:

القرار رقم (ق ج ع 2022/1/6): صادقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. بالإجماع على تقرير التأكيد المستقل حول بيان مجلس الإدارة عن تصميم و تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛ و تقرير الإمتثال لنظام هيئة قطر للأسواق المالية المتعلق بحوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 كما تم تقديمهما في الاجتماع وإرفاقهما كاملين بهذا المحضر.

البند السابع: مناقشة واعتماد تقرير الحوكمة للعام 2021

قدم الرئيس إلى السادة المساهمين التقرير السنوي للحوكمة. شرح الرئيس أنه تم إعداد تقرير الحوكمة وفقاً للمتطلبات التنظيمية وفيه بيان مجلس الإدارة حول تقييم الرقابة الداخلية على البيانات المالية وتقييم الالتزام بتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية المنطبقة على البنك وقوانين الحوكمة ذات الصلة ولاسيما تعليمات حوكمة البنوك والمؤسسات المالية الصادرة عن مصرف قطر المركزي بالتعميم رقم 68 لسنة 2015 ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم (5) لسنة 2016.

ثم قدم الرئيس أبرز بنود التقرير حيث أكد للسادة المساهمين أن مجلس الإدارة وبعد التدقيق والتقييم وفقاً للآليات والإجراءات الداخلية يخلص إلى أن البنك ملتزم، في جميع النواحي الجوهرية، بقوانين الحوكمة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021. كذلك استنتج مجلس الإدارة أن مجموعة مصرف الريان ش.م.ع.ق. وشركاتها التابعة- تمتلك نظاما فعالاً للرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2021 ثم ذكر الرئيس أن شركة ديلويت اند توش المدقق الخارجي للبنك قد أصدرت لهذا الغرض تقريرين غير متحفظين كما ورد في البند السابق.

وأوجز الرئيس أبرز محتويات التقرير مشيراً إلى أنه يتضمن جميع الإفصاحات المطلوبة وفقاً للمتطلبات التنظيمية. ذكر الرئيس أن التقرير جرى تحميله على الموقع الإلكتروني للبنك بتاريخ الدعوة إلى الجمعية لإتاحة الفرصة أمام السادة المساهمين لمراجعته.

فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم وطلب اعتماد تقرير الحوكمة لعام 2021، إلاّ أنه لم يتم طرح أي سؤال ولم يسجّل أي اعتراض فصدر القرار كالتالي:

القرار رقم (ق ج ع 2022/1/7): اعتمدت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. بالإجماع تقرير الحوكمة للعام 2021 كما جرى عرضه ضمن التقرير السنوي الموزّع في الاجتماع بما فيه بيان مجلس الإدارة حول الرقابة الداخلية على البيانات المالية وبيان مجلس الإدارة حول تقييم الالتزام بقوانين الحوكمة.

البند الثامن: إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس إدارة الشركة من المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وتحديد مكافآتهم وإقرار سياسة المكافآت ومنح الحوافز لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأي صفقات كبيرة، إن وجدت، مع الأطراف ذوي العلاقة

أعرب الرئيس عن شكره لزملائه من أعضاء مجلس الإدارة في البنك على التزامهم وعطائهم وجهودهم المبذولة خلال العام الماضي ودعا المساهمين إلى التصويت على إبراء ذمة جميع أعضاء مجلس الإدارة من أي التزامات ومسؤوليات عن أعمالهم خلال العام 2021 وعلى صرف مكافأة إلى جميع أعضاء مجلس الإدارة بقيمة إجمالية وقدرها 15,670,000 ريال قطري (خمسة عشر مليون وستمائة وسبعون ألف ريال قطري فقط لا غير) وذلك مقابل جهودهم عن العام 2021. كما ذكر رئيس المجلس أنه قد تمّ تحديد هذا المبلغ وفقاً لسياسة تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة والتي تستند إلى القوانين والأنظمة المنطبقة وأحكام النظام الأساسي للبنك وتعميم مصرف قطر المركزي رقم 2014/18 وهي تشمل المكافأة السنوية وبدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان.

ثم تم عرض سياسة وأسس منح الحوافز والمكافآت لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على الشاشة ونصها كالآتي:

- يجب أن تكون مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مطابقة لمعايير السوق وتأخذ بعين الاعتبار الأهداف الطويلة الأمد للشركة وتقيم وزناً للمخاطر
- يجب أن ترتبط المكافآت بنتائج تقييم الأداء الكلي والفردي لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بدون أي تمييز على أساس العرق أو الدين أو النوع الاجتماعي أو أي مظهر من مظاهر التفرقة
- يُعرض مجموع ما تقاضاه الرئيس وأعضاء المجلس كبدلات حضور خلال السنة المالية على الجمعية العامة لإقراره من ضمن مكافآت مجلس الإدارة وفي حال عدم موافقة الجمعية، لأي سبب من الأسباب،على بدلات الحضور لمجلس الإدارة أو لعضو معيّن يُلزم المجلس مجتمعاً أو ذلك العضو المعيّن، بحسب الأحوال، بردّ ما دُفع لهم من مبالغ كبدل حضور خلال السنة المعنية
- لا يجوز أن يزيد مجموع مكافآت أعضاء المجلس عن 5% من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن 5% من رأسمال الشركة المدفوع على المساهمين
- تكون جميع المكافآت لمجلس الإدارة او الإدارة التنفيذية ضمن السقوف والضوابط المحددة في القوانين والانظمة ذات الصلة
- تتولى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت مراجعة أداء مجلس الإدارة وبناء على نتائج المراجعة ترفع توصيتها للمجلس والرئيس حول المكافآت المقترحة بعد تأكدها من أنها تستوفي الأسس المحددة في هذه السياسة ولرئيس مجلس الإدارة البت في أي تحفظ أو تضارب للمصالح قد ينشأ حول هذا الموضوع قبل عرضه على الجميعة العامة
- المنهجية المعتمدة للإدارة التنفيذية هي تحديد نسبة تتراوح بين 3 إلى 5% من الأرباح الصافية لتوزيعها كمكافآت سنوية على الموظفين والإدارة التنفيذية العليا. بحيث تقوم لجنة المكافآت بناء على المنهجية أعلاه بتحديد المبلغ الإجمالي المقترح توزيعه كمكافآت سنوية والموافقة عليه وفقاً لمؤشرات الأداء
- يعرض مجموع مكافآت مجلس الإدارة بما فيها المكافآت السنوية وبدلات حضور اجتماعات المجلس واللجان والتي يتم تحديدها وفقاً للسياسة اعلاه على الجمعية العامة السنوية لإقرارها
- لا يجوز صرف مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية إلا بعد الحصول على عدم ممانعة مصرف قطر المركزي عليها وفقاً لأحكام التعميم رقم 18 لسنة 2014
- تصرف المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون أشخاص معنوية/شركات في مقاعد مجلس الإدارة في حسابات الشركات/الجهات التي يمثلونها وليس في حساباتهم الخاصة ما لم يحصلوا على عدم ممانعة كتابية من الجهات التي يمثلونها وفقا لتعليمات مصرف قطر المركزي بالتعميم 2009/78
- يجب الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في البيانات المالية المدققة كما يجب الإفصاح عن جميع المبالغ التي حصل عليها جميع أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك المكافآت السنوية وبدلات حضور الاجتماعات وأي بدل من

المصاريف أو النفقات التي يدفعها البنك لعضو مجلس الإدارة بحكم عمله في الكشف التفصيلي المعد وفقاً لأحكام المادة (122) من قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015 المعدل بالقانون رقم (8) لسنة 2021 والمادة (39) من النظام الأساسي للمصرف وتدقيقه وتوقيعه من قبل المدقق الخارجي وأن يكون الكشف متوفراً قبل أسبوع من الموعد المقرر للجمعية العامة السنوية

- في حال عدم تحقيق أرباح كافية في عام معيّن لإجراء توزيعات أرباح أو في حال تحقيق خسارة، للجمعية العامة أن تقرر منح مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة من عدمه وفقاً للقانون ومع مراعاة الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية المعنية
- تعرض سياسة المكافآت على كل جمعية عامة سنوية لإعادة إقرارها كل عام سواء بشكلها الحالي أو مع أي تعديلات قد تطرأ عليها، إن وجدت

بالنسبة إلى المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، حتى 31 ديسمبر 2021 لم تسجّل أي صفقة كبيرة مع أي طرف ذي علاقة تتطلب موافقة الجمعية العامة عليها. تم تحديد أسس المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في تقرير الحوكمة. وفي جميع الأحوال، يمكن الاطلاع على تفاصيل أي معاملات مع طرف ذو علاقة، إن وجدت، سواء صفقات كبيرة أو خلافها، في الكشف التفصيلي المعد وفقاً لأحكام المادة (122) من قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015 والمادة (39) من النظام الأساسي للبنك والمادة (26) من نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وأيضاً ضمن التقرير السنوي/ البيانات المالية المدققة.

فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم وطلب الموافقة على هذا البند، إلاّ أنه لم يتم طرح أي سؤال ولم يسجّل أي اعتراض فصدر القرار كالتالي:

القرار رقم (ق ج ع 2022/1/8): وافقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. بالإجماع على إبراء ذمة الرئيس وجميع أعضاء مجلس إدارة الشركة من المسؤولية عن أعمالهم خلال الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، وتحديد أتعاب أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي وقيمته 15,670,000 ريال قطري وفقاً لبيان المكافآت للعام 2021 المعتمد من قبل المدقق الخارجي كما أقرت سياسة مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على النحو الوارد أعلاه.

البند التاسع: تعيين المدقق الخارجي لمصرف الريان للسنة المالية 2022 وتحديد بدل أتعابه

شكر الرئيس الحاضرين عن المدقق الخارجي، السادة ديلويت أند توش، على عملهم مع البنك خلال العام الماضي وطلب منهم مغادرة القاعة. ثم ذكر الرئيس أن مجلس الإدارة يوصي بإعادة تعيين السادة شركة ديلويت أند توش لتولي مهام المدقق الخارجي للبنك للعام 2022 للسنة الخامسة والأخيرة مقابل أتعاب إجمالية بقيمة 7,200,000 قطري موزّعة على الشكل الآتي: 580 ألف ريال لمراجعة وتدقيق القوائم المالية للعام 2022 و6,420,000 ريال للقيام بمهام وتقارير رقابية أخرى مطلوبة من المدقق الخارجي وقد تم الحصول على عدم ممانعة مصرف قطر المركزي على إعادة التعيين وإخطار هيئة قطر للأسواق المالية بذلك وفقاً للأنظمة المنطبقة. كما طلب الرئيس تفويض مجلس الإدارة و/أو لجنة التدقيق أو من يفوضه المجلس أو اللجنة بالتعاقد مع السادة ديلويت أند توش للعام 2022 نيابة عن المساهمين وبالموافقة على أية مبالغ إضافية قد يضطر البنك لدفعها للمدقق الخارجي خلال السنة نتيجة طلب رفع تقارير إضافية تقنية مستقلة أو طارئة من قبل أي جهة رقابية يخضع لها البنك كالمصرف المركزي أو خلافه على أن يتم الإفصاح عن هذه المبالغ في حال وجودها ضمن التقرير السنوي/تقرير الحوكمة المعروض على المساهمين لاعتماده. فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم وطلب الموافقة على هذا البند، إلاّ أنه لم يتم طرح أي سؤال ولم يسجل أي اعتراض فصدر القرار كالتالي:

القرار رقم (ق ج ع 2022/1/9): وافقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. بالإجماع على تعيين السادة شركة ديلويت أند توش – فرع قطر لتولي مهام المدقق الخارجي للبنك للسنة المالية 2022 وحددت بدل أتعابهم بقيمة 7,200,000 ريال قطري وفقاً للعرض المقدم من الشركة المذكورة كما فوّضت مجلس الإدارة و/أو لجنة التدقيق و/أو من يفوضه المجلس/اللجنة بالتعاقد معهم لهذا الغرض وبالموافقة على أية مبالغ إضافية، إن وجدت، وفقاً لطرح الرئيس أعلاه بشرط الإفصاح عنها في التقرير السنوي.

انتهى الاجتماع السنوي للجمعية العامة العادية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق بعد أن تمت مناقشة جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال والتصويت عليها.

شكر الرئيس الحضور على مشاركتهم وانتباههم وأعلن عن انفضاض الاجتماع ورفع الجلسة بتمام الساعة التاسعة والنصف مساء بتوقيت الدوحة.

إثباتا لذلك تم توقيع هذا المحضر من قبل:

(وقع الأصل) **محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني** **رئيس مجلس الإدارة**	**(وقع الأصل)** **طوني مرهج** **مقرر الاجتماع**
(وقع الأصل) **وليد سليم** **عن المدقق الخارجي/ديلويت أن توش فرع قطر**	**(وقع الأصل)** **نادر سعيد الصوص** **عن جامعي الأصوات/ ألفا أوميغا**

المرفقات:

- الملحق رقم (1): سجل أسماء المساهمين الحاضرين أو الممثلين وعدد الأسهم التي في حيازتهم بالأصالة أو بالإنابة